ما يسمّى المطالب الاسلامية هو في الواقع مطالب وطنية

بقلم المحامي شفيق الوزان
رئيس المجلس الاسلامي الأعلى

حديث المشاركة، حديث قائم ومستمر، فهو قديم وجديد. قديم منذ الاستقلال وجديد منذ تشكيل حكومة الحافظ.

وحديث المشاركة القديم كان مجردا من لفظة «المشاركة» انما كان يرتدي، دوما طابع المطالبة بالحقوق.

وهذه الحقوق، تتناول أمرين: الامر الاول ـ الحق الطبيعي في المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف فئاتهم ومناطقهم من دون أي تمييز بينهم. الامر الثاني ـ الحق في السلطة الدستورية والفعلية في البلاد.

ولكي نفهم اليوم حقائق ما نحن فيه، يجب ان نعود الى هذا الحديث القديم.

ان لبنان الوطن قام بارادة بنيه بعدما انتصروا على المخاوف والتحفظات من هنا وهناك بفضل تفاهم بين القادة ورجال الاستقلال حول ميثاق وطني يثبت الكيان، ومعه قواعد للحكم تزيد في الاطمئنان.

وتبلورت هذه الارادة في التعديلات الدستورية التاريخية في العام ١٩٤٣ وكرس المشترع الدستوري مراعاة حق الطوائف موقتاً في تشكيل الوزارة والوظائف العامة تأمينا للوفاق والعدل بينها من دون الاضرار بمصلحة الدولة.

ولقد أطل لبنان على العالم في هذه الصورة من الشركة الطائفية «الموقتة» في ادارة الحكم تقبلها الجميع على انها مرحلة انطلاق لا بد منها كي يترسخ الاطمئنان لهذا الوضع الجديد أي الاستقلال التام الناجز.

واذا كان القبول بالصيغة الطائفية الموقتة لادارة الحكم ضرورة لترسيخ الاطمئنان عند قيام الاستقلال، فان حق الوطن على المسؤولين في ادارة الحكم هو أن يعملوا لمصلحة الشعب لتأمين الانصهار بين جميع فئاته.

كان من المفروض بعدما تحقق الاستقلال وبعد قيام السلطة الوطنية في البلاد، أن يبدأ الحكام «الشركاء الطائفيون» العمل من أجل تحويل الشركة الطائفية الى وطن حقيقي فيعملون لمصلحة جميع الفئات من كل المناطق بحيث يشعر اللبنانيون جميعاً انهم أبناء وطن واحد، يعيشون في دولة هي لهم ترعى شؤونهم من دون تفريق او تمييز على نحو ما نصت عليه المادة السابعة من الدستور.

واذا كان العمل على هذا الاساس هو من البديهيات في كل وطن، فانه في لبنان كان ضرورة وطنية كبرى لتعميق الايمان بلبنان الوطن ولشد الولاء اليه من الجميع سعيا الى الانصهار الوطني الكامل.

وان الجيل الذي عاش مسؤوليات السنوات التي مرت منذ الاستقلال لم يفلح في تحقيق مضمون المادة السابعة من الدستور اللبناني.

فهذه السنوات في مختلف العهود حفلت بالمطالبات المستمرة من الوطنيين عموماً والمسلمين خصوصاً وكانت دوماً تتركز على الامرين اللذين أشرت اليهما في بدء المقال:

١ ـ الامر الاول ـ الحق الطبيعي في المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف فئاتهم ومناطقهم من دون تمييز. فالواقع ان الاهمال في رعاية بعض المناطق والفئات اللبنانية خلق شعوراً بالغبن والحرمان واطلق حديثا حول التمييز في المعاملة.

وان المذكرات التي قدمتها الهيئات والاحزاب في مختلف العهود حول مطالب هذه المناطق وفئاتها المحرومة ما تزال تتكرر حتى الان ولا تلقى التجاوب المفيد على رغم بعض الحلول الموقتة التي لا تلبث ان تفقد اي فاعلية نسبة الى التطور العام وتزايد حاجة المواطن الى رعاية الدولة.

٢ ـ الامر الثاني ـ الحق في السلطة الدستورية والفعلية في البلاد.

فالشعور بعدم المشاركة فعليا في هذا الحق كان يتأثر بمناخات الامر الاول وبضغط المطالب الذي كان يسلط الاضواء حول عجز المسؤولين عن تحقيق مطالب من يمثلون، ويبرز صورة من عدم التوازن في السلطة الثنائية التنفيذية حين تطغى سلطة رئاسة الجمهورية على سلطة رئيس الوزراء الذي يتحمل فعلا مسؤولية الحكم وهو لا يملك من الصلاحيات الدستورية شيئاً صريحا، فتصبح القدرة الشخصية على الممارسة او امتلاك الاكثرية النيابية هي العنصر الفاعل في النتيجة، وقد كان هذا العنصر دائماً لمصلحة رئاسة الجمهورة بعد السنوات القليلة الاولى من الاستقلال.

ولطالما سمعنا من كل رؤساء الوزراء الشكوى،

ولطالما رجعوا الينا للقول أن رئيس الوزراء باشكاتب، هكذا قالها المرحوم سامي الصلح، وهكذا قالها عبد الله اليافي، ويقولها اليوم الرئيس رشيد كرامي في شكل آخر وينعت الحكم بالرئاسي بعدما قالها الرئيس صائب سلام في المجلس النيابي في عهد الرئيس شارل حلو حين شدد على مسؤولية من يحكم في القصر المنيف، وهو يطالب اليوم بالغاء مركز رئاسة الوزراء اذا استمر الحال على ما هو عليه، وهذا ما يفسر اضطرار رئيس الوزراء الى أخلاء المركز في كل مرة يشعر بأنه لا يستطيع في موقف معين ان يكون صاحب القرار الفعلي، ففي اخلاء المركز القوة السلبية الوحيدة التي يمكن أن يمارسها للاحتجاج او لوقف القرار.

حديث الحقوق والمطالب الاسلامية حديث مستمر اذن، والشعور بالغبن يتعاظم مع الايام ومع ازدياد حاجة المواطن الى رعاية الدولة ومع بروز الوعي الوطني لدى الاجيال الطالعة التي لا تريد أن تتعرف الى الطائفية التي تصطدم بها منذ خروجها الى الحياة.

هذه الاجيال تعقدت مشاكلها في العالم في ظل الدولة الحديثة، فكيف في ظل الحكم الطائفي او الشركة الطائفية في لبنان؟

هذا الشعور بالغبن كثيرا ما تبلور في الماضي في مواقف او في اجتماعات صاخبة او تكتلات تتولى المطالبة بالحقوق، وانني اذكر أن تأسيس الهيئة الوطنية (قبل أن تصبح حزباً) في اوائل الخمسينات كان بناء على تداول مجموعة كريمة من رجالات المسلمين برئاسة الدكتور محمد خالد انطلقوا من هذا الشعور الذي استمر في التصاعد وكان وقوداً للمعركة التي انهت عهد الرئيس بشاره الخوري.

وهذا الشعور هو من الاسباب التي كانت وراء جمع الهيئات والاحزاب الاسلامية وممثلي النقابات والمسلمين من نواب بيروت واعضاء المجلس البلدي لتشكيل المجلس الاسلامي في اوائل الخمسينات أيضا برئاسة المرحوم الرئيس حسين العويني.

هذا المجلس نادى منذ ذلك الحين بمطالب المناطق المحرومة والاسلامية منها واستمر ذلك سنوات وسنوات من دون الوصول الى نتائج ايجابية كاملة.

وفي بدء العهد الشهابي قام تعاون بين المجلس الاسلامي وهيئة النضال الاجتماعي (ممثلة للشيعة) والرابطة الدرزية (ممثلة للدروز) لان المجلس لم يكن يضم آنذاك ممثلين من هذه المذاهب، وكانت مطالب ومذكرات الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والعدوة الى بعضها يصح ان يقدم اليوم الى المسؤولين مع تغيير في التاريخ.

ـ هكذا هي مثلا مذكرة المجلس

الاسلامي وهيئة النضال الاجتماعي والرابطة الدرزية المؤرخة ١٩٥٩/١/٢٧ في موضوع الليطاني الذي ما يزال حبرا على ورق.

– وهكذا هي مذكرة المجلس الاسلامي وهيئة النضال الاجتماعي والرابطة الدرزية المؤرخة ١٩٥٩/٤/٢٣ التي تطالب بانصاف المناطق المحرومة واحقاق العدل عن طريق الاحصاء وازالة الحيف عن الطوائف والمناطق المغبونة.

أشير الى هاتين المذكرتين على سبيل المثال واعود بهما الى خمس عشرة سنة تقريباً لأؤكد ان الذين يتكلمون اليوم عن المشاركة يتابعون التحسس بمشاعر ومطالب هي حديث المشاركة القديم.

★

أما حديث المشاركة الجديد الذي انفجر اثناء تشكيل حكومة الرئيس الحافظ، فقد هيأت له تصرفات وظروف.

– فأقرار مجمع بعبدا التعطيل يوم السبت هو الذي دفع بطلب التعطيل يوم الجمعة، لانه كان اصلا هو يوم التعطيل الرسمي قبل الانتداب.

– واغتيال القادة الفلسطينيين في بيروت ومضاعفات استقالة رئيس الحكومة ومسبباتها جاءت لتثير قضية التوازن في السلطة من جديد ولتضيف الى اجواء التبرم غيوماً جديدة تزيد في شعور المسلمين بتجاوز مطالبهم وتحدي مشاعرهم.

وبلغ الاحساس بالتحدي لهذه المشاعر اشده حين خرج الدكتور امين الحافظ، الذي رحب بتكليفه الجميع، ليعلن تشكيلته الوزارية المعلومة والتمثيل السني فيها غير مقبول آنذاك على رغم ما يتمتع به الوزيران السنيان البيروتيان من مزايا خلقية وكفايات علمية. فالوزيران لم يبلغا الخبرة التي تتسع للقضايا السياسية الخطيرة المطروحة في ذلك الحين والتي برهنت الاحداث انها اقوى من الحكومة برمتها، فأضطر رئيس الحكومة الى الاستقالة تحت وطأة التطورات.

وكانت ذروة التحدي دعوة البعض الى مثول الوزراء امام المجلس النيابي من دون رئيس الوزراء المستقيل، وكانت تلك اخطر خطوة منذ الاستقلال، تنبه لابعادها المخلصون فكانت اجتماعات للزعماء والرؤساء وكانت مراجعة المجلس الاسلامي لرئيس مجلس النواب لأحباط هذه المحاولة الخطيرة التي تخل بقاعدة عرف دستوري لم تكن مخالفتها لتمر من دون التعرض لقواعد أخرى من شأنها ان تهز البلاد في الصميم.

في هذه الظروف طرحت في قوة المطالب من جديد، ورافقها استمرار طرح الامام السيد موسى الصدر لمطالب المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وتشكلت في ما بعد حكومة الرئيس تقي الدين الصلح التي انتظر الجميع أن تنطلق من الاجواء التي خلقها حديث المشاركة والمطالب الاسلامية لتسير في الدرب الذي يعيد الثقة الى الجميع، غير ان هذه الحكومة لم تتمكن في الحقل الداخلي من السير أبعد من خطوة تشكيلات ادارية ارضت من حيث الغاء مبدأ طائفية الوظيفة ثم غرقت في أمور اخرى لامجال هنا لذكرها، وكان ما كان من استقالتها وما تبع ذلك من تطورات منها اجتماع مهم للمجلس الاسلامي في لبنان مع الاحزاب والهيئات الاسلامية والتجمع الاسلامي في الشمال واعلان المطالب الاسلامية في وثيقة مؤرخة ١٩٧٤/١٠/٤ هي المعول عليها لتحديد الموقف الاسلامي من أي رئيس يكلف الحكم.

★

ولعل من المفيد هنا ان نقول أن هذه المطالب التي تسمى المطالب الاسلامية هي في الواقع مطالب وطنية تهم جميع اللبنانيين وهي لا تحمل الصفة الاسلامية الا لكونها صادرة عن المجلس الاسلامي والهيئات والاحزاب الاسلامية. والاصرار عليها هو اصرار وطني للوصول الى المساواة التي نص عليها الدستور في المادة السابعة التي تقول.

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون ما فرق بينهم».

واذا كانت المطالب قد بلغت هذه الشدة في هذه الايام فذلك لان تطور العصر قد انعكس على البلاد ووضع الناس كل الناس مسيحيين ومسلمين أمام متطلبات حياتية جديدة، ووضع الدولة بالتالي أمام مسؤوليات كثيرة شأنها شأن بقية الدول في العالم.

أن نظام «الشركة الطائفية» كان يجب ان يؤدي مهمته كاملة في الفترة الموقتة التي اشارت اليها المادة ٩٥ من الدستور اللبناني المعدلة في العام ١٩٤٣ والتي تنص على ما يأتي:

«بصورة موقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة من دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة».

والمهمة المطلوبة كانت تحقيق الشركة الوطنية، بأنصهار وطني تصبح معه المادة السابعة من الدستور مادة ذات مضمون حقيقي من حيث المساواة بين جميع المواطنين.

غير أن جيل الاستقلال الذي حمل مسؤوليات الحقبة الماضية لم يتمكن من بلورة المشاركة في أي وجهة من الوجهين المفترضين فيها.

– فلا المشاركة في اداة الحكم مشاركة فعلية وفقا للدستور واعرافه تحققت من دون اخلال بالتوازن. وتستمر المتاعب بسبب ذلك.

– ولا المشاركة في خيرات البلاد ومنافعها تحققت. وتستمر المتاعب من اجل ذلك.

ان المشاركة في مفهومها لدينا هي المساهمة الحقيقية في الحكم ليأخذ طريقه الوطني لمصلحة جميع اللبنانيين بحيث تكون خيرات البلاد نعمة على الجميع من دون تمييز.

هذه المشاركة غير محققة حتى الآن، والذين يصرخون اليوم، يصرخون من أجلها. يبقى أخيراً أن أشير الى أن الذين يصرخون من أجل المشاركة لا يتشبثون بها مشاركة طائفية بل على العكس فأنهم يريدونها مشاركة وطنية كاملة. وان المشترع الدستوري للمادة ٩٥ الموقتة لم يكن يتصور ان تطول هذه الفترة الموقتة الى وقت تبدأ فيه صفحة جيل جديد يشارك في الحكم، جيل لم يساهم في لبنان الميثاق، بل عاش لبنان الدولة، ويصر على بناء لبنان الوطن.

ان المشترع الدستوري للمادة ٩٥ الموقتة اشترط عدم الاضرار بمصلحة الدولة، والمنصفون المخلصون هم الذين يجهرون بأن الدولة مهددة في الصميم نتيجة النظام الطائفي الذي يبعد الرجل المناسب عن المكان المناسب، ويمنع تشكيل الحكومات ذات البرنامج الواحد القادرة، ويمنع تطور مؤسسات الدولة واداراتها وقواها الامنية والعسكرية من أن تكون في القدرة المطلوبة لمجابهة القضايا المطروحة والتي تزداد تعقيدا مع الايام.

حديث المشاركة قديم وجديد، يلتقي اليوم مع حديث الاجيال الطالعة المؤمنة بضرورة التغيير من أجل استقرار الوطن وتقدمه، فالوطن الذي يعيش على التوازن في خضم عواصف العصر وتحدياته وطن معرض للسقوط ولا يستطيع ان يؤمن الاستقرار لشعبه. فتحديات العصر وما خلقته من مطالب حياتية للمواطنين تحتم تدخلا من الدولة وجرأة في ايجاد الحلول الجذرية. وأن الذين يطالبون بالتغيير المدروس من أجل ذلك، وانا منهم، هم الذين يحبون لبنان، اما الذين يصمون الآذان فهم الذين يقودونه الى المصير المجهول ان لم اقل الى الانفجار.

شفيق الوزان